

ولو كان له بنان فذكر في التكا الكبري اسم الصغرى بنفقد التكا على الصغرى  
 رجل خطب امرة فقالت ان اجاز ابى قبلت لا يصح لانه تعليق والتكا لا  
 حمل التعليق <sup>ويقال</sup> رجل خطب امرة فقالت لي زوج فرد الخاطب فقالت ان لم يكن  
 لي زوج تزوجت فقيل الزوج ولم يكن لها زوج يجوز التكا لان التعليق  
 بشرط كائين تخبر المقود والنسوة تتوقف على اجازة المالك عندا خلافا  
 للشافعي مع سواء كان تام العقد او شطه عندها يوسق وعندهما سطر العقد  
 لا يتوقف والواحد يتولى طرفي العقد للتكا فان كان وليا من الجانبين و  
 كبريا من جانب او وليا من جانب او وليا من جانب واصلا من  
 جانب ودون كان فمولى من الجانبين يتوقف عندها يوسق مع ولو جري بين  
 الفضولين يتوقف بالاجماع ودون قال المولى لعبدك زوجت امتي منك على  
 ان امرها بيدك طلقها اى وقت اريد فقبل العبد اجاز التكا ويكون الامر بيد  
 المولى وعن هذا قالوا مطلقا ذلك اذ خلافت ان لا يطلقها الا لالا فالحيلة  
 ان يقوله زوجت نفسي منك على ان امرى بيدى اطلق نفسي اى وقت اريد  
 ولا يجوز التكا ما لم يسمع كلام كل واحد من العاقدين كلام صاحبه ويصح  
 كلام انثا هدين معا فان سمع احد الشاهدين كلامها ولم يسمع الاخر لا يجوز  
 التكا

التكا فان اعادة اللفظ التكا في صمغ الاخر فلم يسمع الا اول الجوز ايضا لان  
 صمغ التكا يعتمد با انثا هدين بلفظ التكا جملة وقيل يجوز استحسانا اذا  
 كان المجلس واحدا وكذا اذا كان احد النثا هدين اصم وذكر في شرح السير الكبير ان  
 التكا ينفقد بشهادة الاصحين لان الاثر ط حضور الشهود دون السماع <sup>او يوسق</sup> رجل تزوج  
 امرة بشهادة امته منه فظاهرا لولاية امرة ادعت على رجل بها ما في ربه واتممت  
 المودة بينه عليه يقضى بالتكا وهو له لا يكون طلاقا وسمه ان يطأها ولها  
 ان تكتبه وان لم يكن تزوجها عندها حنيفة رجع وهذا بناء على ان قضاء القاضي  
 في ماله ولاية ينفذها هو وباطنا عنده وعندهما ينفذها هو لا باطنا حتى  
 لا يجوز وطئها وكذلك على عكسه اما اذ صدقة التكا صح التكا بالاجماع  
 رجل تزوج امرة بشهادة الله ورسوله كان التكا باطلا وقيل هذا يكفر عن هذا لكونه لا يسمع  
 لانه اعتقد ان الرسول يعلم الغيب وتوسم الشهود كلام المروءة ولم يسمعها  
 ان لم يكن في البيت الا هذين المروءة يجوز والا فلا ويجوز تحت الشهادة على التكا  
 في التكا بان يسمع من عدلين يجوز ان يشهد عندا قاض وان حضره لم يقبل  
 القاض شهادة ومن شرط التكا التولى وهو شرط لصحة التكا في الصفا والصغير  
 والمجانين والمماتك واختلاف قول الفاعلة ابانفة بذكر كانت او نثا اذ تزوجت  
 او تزوجت

ان اجاز له بمعى فان كان  
 ابوه ثبت لا يصح فانه ففعله  
 التعليق عن امره هدين  
 يدعى

الفضولين يكون وكيل  
 طه في